الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

الأثر الإنساني لسياسات الاستيطان الإسرائيلية

المستجدات حتى كانون الأول/ديسمبر 2012

حقائق أساسية

- أنشأت إسرائيل منذ عام 1967 حوالي 150 مستوطنة (سكنية وغير سكنية) في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ علاوة على نحو 100 بؤرة استيطانية أقامها مستوطنون بدون تصريح رسمي. وتمت المصادقة على ثلاث مستوطنات جديدة في عام 2012 بمنح هذه البؤر الاستيطانية "تصريح" بأثر رجعي.
- قدّر مجمل عدد المستوطنين في عام 2011 بما يزيد على 520,000 نسمة؛ بمعدل نمو سكاني بلغ خلال العقد الماضي 5.3 بالمائة تقريبا (باستثناء القدس الشرقية)، مقارنة بمعدل نمو سكاني بلغ 1.8 بالمائة لمجمل السكان الإسرائيليين (الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي).
- حتى 28 تشرين الثاني/نوفمبر، ارتفع عدد الوحدات السكنية الاستيطانية في عام 2012 بثلاثة أمثال عددها مقارنة بعام 2011 (سلام الان)؛ وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن خطط لبناء 3,000 وحدة سكنية استيطانية جديدة في القدس الشرقية وباقي الضفة الغربية.
- بالرغم من أنّ مناطق المستوطنات المُحاطة بسياج أو التي تجوبها الدوريات العسكرية تبلغ ثلاثة بالمائة من مساحة الضفة الغربية، إلا أنّه يُحظر على الفلسطينيين استخدام 43 بالمائة من أراضي الضفة الغربية نظرا لتخصيصها لمجالس المستوطنات المحلية والإقليمية.
- فعلياً، خُصّصت جميع الأراضي التي تعتبرها إسرائيل "أراضي دولة" (27 بالمائة من أراضي الضفة الغربية) للمستوطنات بدل تخصيصها لمنفعة السكان الفلسطينيين المحليين (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بتسيلم).
- إنّ ما يقرب من ثلث الأراضي الواقعة على الحدود الخارجية للمستوطنات ملكية خاصّة لفلسطينيين، وفق سجلات الأراضي الرسمية الإسرائيلية (السلام الآن).
- خلال عام 2012، قتل فلسطيني واحد وأصيب ما يقرب من 1,300 فلسطيني على أيدي مستوطنين إسرائيليين أو قوات الأمن الإسرائيلية في حوادث متصلة بالمستوطنات بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك المظاهرات.
- لم يسفر سوى عشرة بالمائة من 781 تحقيقاً أجرتها الشرطة الإسرائيلية في حوادث متصلة بعنف المستوطنين في الفترة بين عامي 2005 و2011 إلى تقديم أي لائحة اتهام (يش دين- منظمة متطوعين لحقوق الإنسان).
- يوجد ما يقرب من 540 حاجزاً داخلياً، ومتاريس طرق وغيرها من معيقات الحركة المادية التي تعيق تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية؛ ونصبت هذه المعيقات أساسا لحماية المستوطنين وتسهيل تنقلهم، بما في ذلك تنقلهم من إسرائيل وإليها.
- موقع المستوطنات كان السبب الرئيسي وراء انحراف مسار الجدار عن الخط الأخضر، بما في ذلك القدس الشرقية؛ وعند اكتمال بناء الجدار، سيعيش ما يقرب من 80 بالمائة من المستوطنين في مستوطنات تقع في الجانب الغربي ("الإسرائيلي") من الجدار.
- يستهلك المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية ما يقرب من ستة أمثال كمية المياه التي يستهلكها الفلسطينيون في الضفة الغربية تقريبا.

1. تعتبر المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي إذ أنها تخالف المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على القوة المحتلة نقل سكانها إلى الأراضي التي تحتلها. وأكّد كل من محكمة العدل الدولية، والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدم قانونية المستوطنات.

2. أدت مصادرة الأراضي من أجل بناء المستوطنات وتوسيعها المستقبلي إلى انكماش الحيّز المتاح للفلسطينيين من أجل تطوير مساكن ملائمة وبنى تحتية وخدمات أساسية والحفاظ على مصادر كسب رزقهم. وأسهمت هذه الإجراءات، إلى جانب تدابير أخرى، إلى تهجير العائلات والمجتمعات بالقوة.

3. أدى التقاعس عن احترام القانون الدولي، إلى جانب غياب فرض القانون على نحو ملائم فيما يتعلق بعنف المستوطنين واستيلائهم على الأراضي إلى حالة من الإفلات من العقوبة تشجع على مزيد من العنف وتقويض الأمن الجسدي والظروف المعيشية للفلسطينيين. ويتعرض أولئك الذين يتظاهرون احتجاجا على توسيع المستوطنات أو القيود المفروضة عليهم لصالح المستوطنات (بما في ذلك الجدار) يتعرضون بانتظام للإصابة أو الاعتقال على يد القوات الإسرائيلية.

4. ينطبق القانون المدني الإسرائيلي فعليا على جميع المستوطنين والمستوطنات الموجودة في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، وفي المقابل يُطبق القانون العسكري على الفلسطينيين، باستثناء القدس الشرقية التي تمّ ضمها على نحو غير قانوني لإسرائيل. ونتيجة لذلك، يُطبق حاليا نظامان قانونيان منفصلان ومجموعتان مختلفتان من الحقوق على يد سلطة واحدة في منطقة واحدة بحسب الأصول القومية للأشخاص، مما يؤدي بالتالي إلى التمييز ضد الفلسطينيين.

5. إنّ الاستمرار في بناء المستوطنات وتوسيعها والتعدي على الأراضي الفلسطينية هو جزء لا يتجزأ من سياسة تفتيت الضفة الغربية المتواصلة، بما في ذلك عزل القدس الشرقية. ويقوض هذا التفتيت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو حق يجب أن يطبق جنبا إلى جنب مع إنشاء دولة فلسطينية تتوافر لها مقومات البقاء والتواصل الجغرافي إلى جانب إسرائيل.

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 9962 582 2 (0) 972+ | فاكس 9962 582 2 (0) 972+ | ochaopt@un.org | www.ochaopt.org

Scan it!
with QR reader App

LAND ALLOCATED TO ISRAELI SETTLEMENTS

December 2012

Israeli Settlements

- Fenced or Patrolled Areas and Cultivated Land
- Municipal Boundary
- Regional Council

Barrier

- Constructed / Under Construction
- Planned

SETTLER ATTACKS RESULTING IN PALESTINIAN CASUALTIES OR PROPERTY DAMAGE

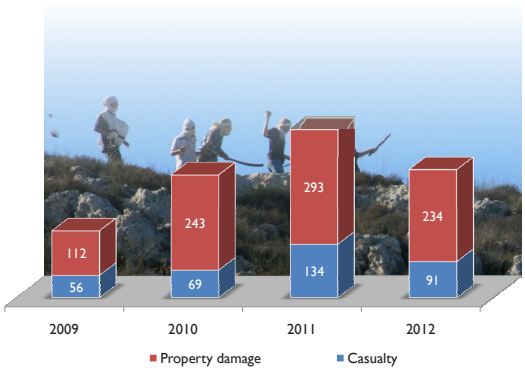

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs

Cartography: OCHA-oPt - January 2012. Base data: OCHA, PA
MoP. Settlement data: Peace Now, OCHA
update 08. For comments contact <ochaopt@un.org>
or Tel. +972 (02) 582-9962 http://www.ochaopt.org

Har Homa settlement, photo by JC Tordai, 2009

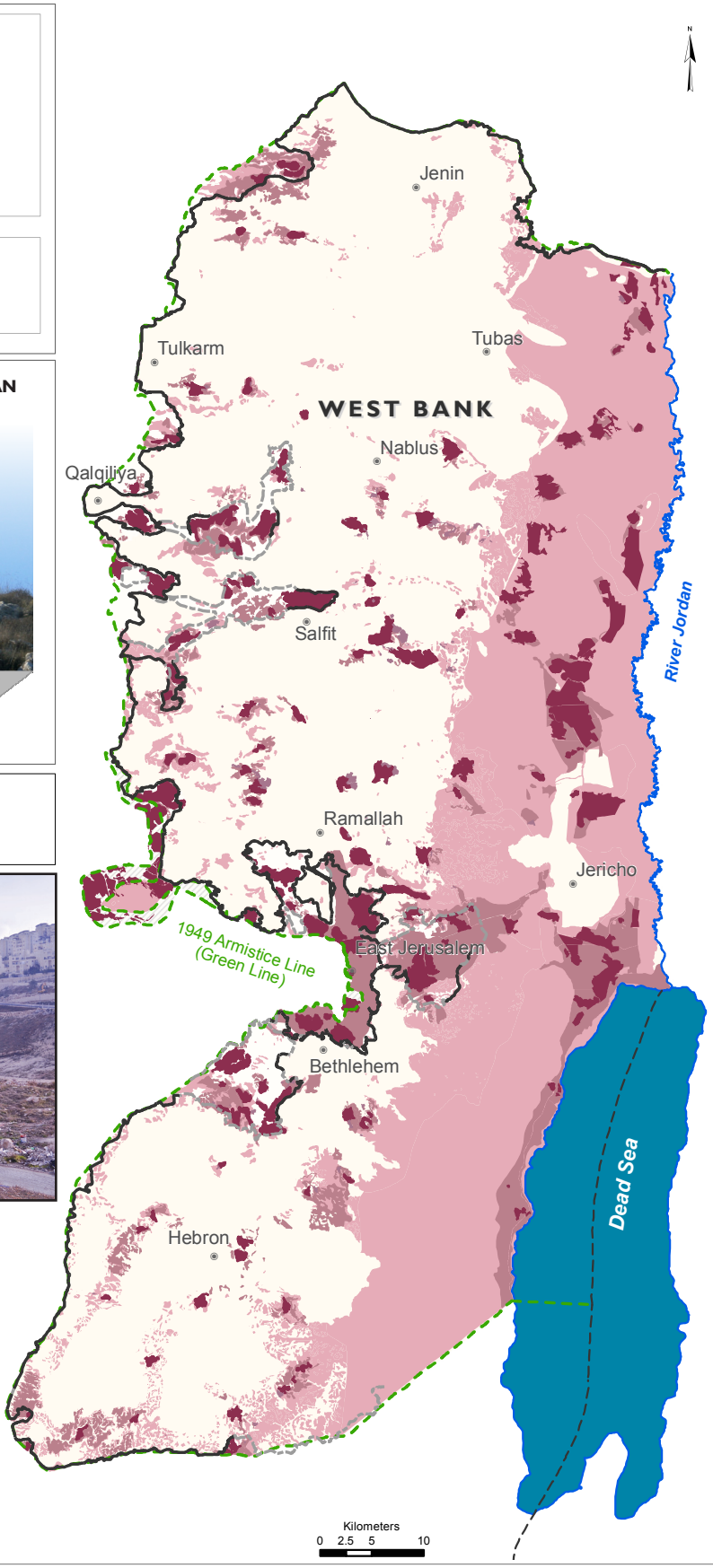

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_settlements_FactSheet_December_2012_english.pdf